مع قيامه بغيره على ما يتوهم متهافت المعتزلة من صفة

الضلال حيث جوّز وافي بعضها عدم قيامه بالموصوف كالكلام والارادة وحيث
نفوا زيادة صفاته على ذاته فعلى هذا يكون بمنزلة النتيجة لما قبله وخذ منه
القائمة ضرورة فكأنه قال حيث وجبت له الحياة والعلم والقدرة الى
آخره فهو حي وعليم وقادر الى آخره اذ الصفة يجب قيامها بالموصوف فلا
يتوهم من تعرض المصنف رحمه الله تعالى لمبادي الاشتقاق انه يقول بثبوت
الحال كما ذهب اليه القاضي وامام الحرمين منا والبوهاشم واتباعه
من المعتزلة فانه خلاف مذهب الجمهور لاتفاقهم على نفيها وهي صفة
غير موجودة ولا معدومة في نفسها قائمة بموجود كصفة زائدة على العلم
والذات العالمة او على القدرة والذات القادرة وهلم جرا وحجة
الجمهور ان كل ما يشير اليه العقل فاما ان يكون له تحقق بوجه ما
او لا يكون والاول هو الموجود والثاني هو المعدوم ولا واسطة بينهما
وثانيها انه **عليم** اي عالم اي اتصاف ذاته بالعلم كما اتفق عليه جمهور
العقلا لما ذكرته من مشهور دليله آنفا وثالثها انه تعالى **قادر** اي
اتصاف ذاته بالقدرة والقادر هو الذي ان شا فعل وان شا
ترك ومعناه ان يكون متمكنا من الفعل والترك اي يصح ان يصدر
كل منهما عنه بحسب الدواعي المختلفة وذكرنا برهانه ثمة ورابعها
انه تعالى **مريد** اي اتصاف ذاته العلية بالارادة المتقدم بيانها
مع دليلها وخامسها انه تعالى **سمع** بادراج الياء للوزن وسادسها
انه تعالى **بصير** اي اتصاف ذاته بصفتي السمع والبصر لما مر في مبحث
اتصافه سبحانه بالحياة واشار بقوله **كل ما يشا**وه الله تعالى من حيث
انه مشيء له هو بعينه الذي **يريد**ه من تلك الحيثية اي ما هو مشيء له
تعالى فهو مراد له كما ان كل ما هو مراد له فهو مشيء له الى اتحاد المشية
والارادة وانه يطلق احدهما على الآخر كما عليه الجمهور والرد على من
فرق بينهما كالكرامية زاعما ان الارادة اخص من المشيئة وان المشية
اعم لانها تتعلق بالايجاد والاعدام والارادة لا تتعلق الا بايجاد
الممكنات فمتعلقها العدم الاضافي فتتوجه عليه فتوجده
فالمشيئة لها الاطلاق لانها توجد وتعدم قال تعالى انما امره
اذا اراد شيا ان يقول له كن فيكون وقال تعالى ان يشا يذهبكم
ويات بخلق جديد فهي اعم من الارادة من هذا الوجه والحق الاول

لان

لان من خصائص صفات الحق تعالى ان كل صفة تفعل فعل اخواتها بخلاف
صفات الخلق لا تتعدى صفة منها ما قيل لها الحق تعالى به هذا ما عليه
اهل الكشف وخالف في ذلك بعض المتكلمين وقالوا صفات الحق تعالى لا
تتعدى مراتبها فلا يسمع تعالى بما به يبصر وقس على ذلك انتهى ما ذكره
سيدي عبد الوهاب وياتي للمصنف في قوله وكل موجود انط للسمع به
وسابع الصفات المعنوية انه تعالى **متكلم** اي اتصاف ذاته المقدسة
بصفة الكلام القديم الازلي اذ قد تواتر القول بذلك عن الانبيا وقد ثبت
صدقهم قال السعد وقد يستدل على ذلك بدليل عقلي على قياس
ما مر في السميع والبصير وهو ان عدم التكلم ممن يصح اتصافه بالكلام
اعني الحي العالم القادر نقص واتصاف باضداد الكلام وهو عليه تعالى
محال وبالجملة فلا خلاف لارباب المذاهب والملل في كونه تعالى
متكلما وانما الخلاف في معنى كلامه وفي قدمه وحدوثه كما سبق لك
علمه **ثم** شرع في جواب من جانبنا معاشر اهل السنة القائلين
باثبات الصفات الحقيقية عن شبهة هي اقوى شبه النافين لها
تقريرها ان الصفات الوجودية اما ان تكون حادثة فيلزم قيام
الحوادث بذاته وخلوه تعالى في الازل عن العلم والقدرة والحياة وغيرها
من الكمالات وصدورها عنه بالقصد والاختيار او بشرائط حادثة
لا بداية لها في جانب الماضي والكل باطل بالاتفاق واما ان تكون
قديمة فيلزم تعدد القدما وهو كفر باجماع المسلمين وقد كفرت النصارى
بزيادة قديمين فكيف بالاكثر اي ثم بعد تقرر الواجب لذاته تعالى
وتقرر قيام صفاته الثبوتية بذاته أخبرك بانه يدفع عنك
اشكال تعدد القدما ان تقول **صفات الذات** اي الصفات القائمة
بذات الواجب المتقرر زيادتها عليه خارجا لا السلبية كليس بمركب
ولا الاضافية كقبل العالم ولا الفعلية كالاحيا والاماتة عند الاشاعرة
فانها غير ولا النفسية فانها عين كالوجود **ليست** تلك الصفات
بغير الذات **او** بمعنى الواو عاطفة على بغير اي وليست تلك الصفات
بعين الذات الواجب الوجود تعالى وحاصل الجواب المشار اليه ان
المحظور انما هو تعدد القدماء المتغايرة ونحن نمنع تغاير الذات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)